كلية القانون
College of Law
QATAR UNIVERSITY جامعة قطر

دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

OPEN ACCESS

مراجعة كتاب

# دليل عملي لوسائل منح امتيازات استكشاف النفط

**مصطفى المصري**

طالب دكتوراه، تخصص قانون النفط والغاز؛ ماجستير قانون الأعمال، الجامعة اللبنانية، لبنان

## Book Review

## A Practical Guide to Upstream Petroleum Granting Instruments

**Mostapha al-Masry**

Ph.D. candidate, specializing in Oil and Gas Law, MA in Business Law, Lebanese University, Lebanon

mostafamasry12@outlook.com

**العنـــوان الأصـــلي للكتـــاب:** *A Practical Guide to Upstream Petroleum Granting Instruments*

**المؤلف:** بيتروبرتس (Peter Roberts)

**الناشر:** دار نشر جامعة قطر

**مكان النشر:** الدوحة – قطر

**سنة النشر:** 2020

**عدد الصفحات:** 144 صفحةً

**تدمك:** 978-992-713-917-8 (مطبوع)، 978-992-713-928-4 (إلكتروني)

للاقتباس: المصري، مصطفى. مراجعة كتاب: "دليل عملي لوسائل منح امتيازات استكشاف النفط"، المجلة الدولية للقانون، المجلد العاشر، العدد المنتظم الثاني، 2021

https://doi.org/10.29117/irl.2021.0180

© 2021، بن لحسن، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

على الرغم من مبادرات التحول تجاه الطاقات البديلة المستدامة في العالم، لا زال البترول المُستخرج من مكامن الأرض أحد أهم الاكتشافات الاقتصادية في عصرنا الراهن؛ حيث يُعتبر المصدر الأول والأساس للطاقة، ومحور معظم إنتاج الصناعي والزراعي، ومحرك التطور العلمي والاجتماعي الحاصل في المجتمعات المعاصرة، علاوةً على أنه المُنطلق والركيزة الأساسية للتحول الطاقوي التدريجي، التي تُبنى عليه الخطط طويلة الأمد.

منذ إنتاج أول برميل نفط؛ أريق الكثير من الحبر في صياغة أطُرٍ تعاقدية تنظّم قطاع النفط والغاز. في حين أن جميعها لديها هدف شامل مشترك؛ إلا أن وسائل منحها، كذلك تأثير نتائجها، تختلف. كيف تعاملت وسائل منح امتيازات استكشاف النفط، لا سيما عقد اقتسام الإنتاج، مع موازنة علاقة الأطراف عبر سلسلة البنود المنصوص عليها داخلها؟ يدعونا **بيتر روبرتس**، مُحامٍ وكاتبٌ للعديد من المؤلفات المتخصصة في اتفاقيات التشغيل المشترك، إلى استكشاف إجابات هذا السؤال من منظور الدولة المانحة للامتياز البترولي، حثًّا منه على استخدام عقد اقتسام الإنتاج كوسيلة منح؛ لما له من أهمية استراتيجية للإطار القانوني المُعتمد من قبلها. يحاول كتابه الموسوم بـ «**دليل عملي لوسائل منح امتيازات استكشاف النفط**» (الصادر عن دار نشر جامعة قطر، 2020) الإجابة عن هذا السؤال من خلال تسليط الضوء على أهم مفاصل وسائل منح امتيازات استكشاف النفط «الجزء (A) من الكتاب (15%)»، كذلك من خلال دراسة معمّقة لبنود عقد اقتسام الإنتاج؛ بندًا تلو الآخر؛ «الجزء (B) من الكتاب (72%)».

تُعتبر وسائل منح امتيازات استكشاف النفط من أهم الأطر العملية التي تحتاج الدولة المضيفة إلى فهم آلية عملها؛ كي تبني إطارها القانوني على قاعدة استثمار حقول البترول بصورةٍ فُضلى، فعلى ذلك، ألقى الكتاب نظرة عامة على تلك الوسائل المانحة للامتياز البترولي مع التركيز على وسيلة عقد اقتسام الإنتاج التي تُعد إلى حد بعيد الأكثر استخدامًا في جميع أنحاء العالم لاستكشاف البترول وإنتاجه. سعى الكاتب إلى تقديم تحليلٍ عملي لأهمية العلاقة الوثائقية المتوازنة والمتبادلة بين المانح والمتعاقد لدى وسائل منح امتياز استكشاف النفط، سيّما وسيلة عقد اقتسام الإنتاج لما تتمتع به من مرونةٍ على المدى القصير من جهة، وثباتٍ على المدى الطويل من جهةٍ أخرى.

بدأ **بيتر روبرتس** الجزء (A) بالتساؤل عن سببيّة منح الدولة المضيفة وسائل امتياز استكشاف البترول للشركة الأجنبية المستثمرة (Holder). كما تابع في إدارة المصالح المتنافسة وفق ثلاثة مستويات مختلفة. من بعدها حرص على إظهار الأشكال العديدة الأكثر شيوعًا لوسائل منح امتيازات استكشاف النفط، كما حرص على إظهار التطور الحاصل في أشكال تلك الوسائل نحو هجانتها أو تحولها في بعض البلدان التي ذكرها على سبيل مثال توضيحي. أكمل الكاتب الجزء (B)، المؤلّف من 25 بندًا، بتصنيف أطراف عقد اقتسام الإنتاج عموديًا وأفقيًا، بحيث تترتّب بعد إبرامه حقوقٌ والتزامات ضمن منطقة جغرافية محددة، لمدة زمنية طويلة نسبيًا، مُقسّمة إلى عدة مراحل، تعمل وفق آلية التخلي عن المساحات. من بعدها حرص على إظهار المراحل الاستكشافية المتعددة مع تقييمها، وعند تقييم الاكتشاف بأنه اكتشاف تجاري، تنتقل الأنشطة البترولية إلى مرحلة التطوير والإنتاج، من ثم الوقف الدائم للتشغيل. كما تابع بتفاصيل الآليات المالية التي يحصلها أطراف عقد اقتسام الإنتاج، والتي تتألف من إتاوات، علاوات، ضرائب، وتقاسم البترول المتاح إلى تكاليف قابلة للاسترداد (بترول الكلفة) وتقاسم أرباح (بترول الربح). وقد استكمل في تسليط الضوء على وضع الدولة في مشاركتها ضمن العمليات البترولية، وإشراك

المكوّنات المحلية فيها. كما استطرد في الحاجة إلى أشكال بند الثبات التشريعي، علاوة على توزيع المسؤوليات عند حصول خرق لأحكام العقد، بالإضافة إلى آليات حل النزاعات الناشئة.

شرح **روبرتس** وجهة نظر دليله العملي من خلال عدة نقاط أساسية، ترتكز على تحليل توازن العلاقة بين الأطراف المُشاركة في الأنشطة البترولية. بدايةً، نتيجة افتقار الدولة إلى القدرة التقنية و/ أو الاقتصادية، وعدم استعدادها منفردةً لتحمل المخاطر التي قد تنجم عن فشل عملية الاستكشاف والتطوير، على وسائل منح الامتياز النفطي، إدارة المصالح المتنافسة من خلال التوفيق بين توقعات الدولة من جهة (حصولها على أكبر قدرٍ ممكن من الريع الاقتصادي)، وتوقعات الشركة المستثمرة المحتملة من جهةٍ أخرى (تعظيم الريع الاقتصادي من خلال تحسين الإيرادات وخفض التكاليف)، علاوة على جودة المعلومات الجيولوجية المُتاحة (ص9)، الأمر الذي يشكل عامل جذب للشركات العالمية نحو الدولة المانحة للتفاوض. لتجنب أي شك؛ أكّد الكاتب أن تسمية وسيلة المنح ليست حاسمة، إنما يعود الجوهر إلى تنظيم علاقة الأطراف؛ حيث يمكن أن تكوِّن علاقة هجينة، تدمج أحكامًا مختلفة من عدة أشكال وسائل المنح (ص. 12). بحسب الكاتب، تُحدد تلك العلاقة محتوى وسيلة المنح اعتمادًا على مدى شمولية الأساس التشريعي الكامن وراء وسيلة المنح. «التغيير، هو الثابت الوحيد»، بمرور الوقت تتطور علاقة الأطراف بسبب مزيج من عوامل المخاطر، التوازن الاقتصادي غير الموثوق به وزيادة قدرات الدولة الفنية والمالية، الأمر الذي سيحث الأخيرة على السعي لتغيير أساس وسيلة المنح مستقبلًا (ص23)، وهذا ما حدث مع البرازيل وإندونيسيا وروسيا، وغيرها.

من أجل فك رموز هذه العلاقة الوثائقية، لا يفحص **روبرتس** مفاصل وسائل منح الامتياز البترولي بشكلٍ عام فحسب، إنما يفحص أيضًا ركائز توازن بنود عقد اقتسام الإنتاج. هذا هو جوهر نهجه؛ لأنه يميز عمله عن المحاولات الأخرى المماثلة. عند إبرام العقد بين الدولة والكيان القانوني، على ائتلاف تنظيم علاقتهم الداخلية من خلال مشروع مشترك ذي نموذج شراكة تجارية مندمجة (شركة المشروع المشترك)، أو غير مندمجة (اتفاقية التشغيل المشترك). يتطلب تنفيذ العقد المُبرم بين الأطراف منح المتعاقد حقوقًا تمكنه من تنفيذ أنشطته المُصرح بها، وفق الاستخدام الحذر والجيد لحقول البترول (ص45) فضلًا عن إدارة التوقعات، وذلك لمدة زمنية معينة قد تنتهي بتطبيق حدث الإنهاء المشكو منه (مخالفة هامة غير معالجة، أو حدث الإعسار) فقط ضد الطرف المُخل دون الأطراف المتعاقدة الأخرى، وذلك ضمن مساحة مناسبة تسمح له بتنفيذ العمليات البترولية المطلوبة بحيث قد تمتد هذه المساحة أو تُدمج وفق ظروف جيولوجية خاصة للمكمن الموجود في قاع البحر. في نفس الوقت، تطبق آلية نظام التخلي عن المساحات لتحقيق التوازن بين استخدام المانح للمناطق المتخلَّى عنها، وحاجة المتعاقد إلى وقتٍ ومساحةٍ كافيين لتنفيذ العمليات البترولية المطلوبة (ص53). تُقسّم مرحلة الاستكشاف إلى مُدد استكشاف ثابتة وكافية تسمح للمتعاقد بأداء التزامات مدة الاستكشاف بشكلٍ صحيح. بينما تُعتبر تلك الالتزامات غير مرنة (نسبيًا)، يسعى المتعاقد إلى تحقيق أكبر قدرٍ من المرونة في الكيفية والتزامن لتنفيذ هذه الالتزامات فوق عتبة دُنيا من التكاليف. عند الإعلان عن الجدوى التجارية من قبل المتعاقد (عادةً)، تبدأ مرحلة التطوير لمدة معينة، وتنتهي (غالبًا) ببدء مدة الإنتاج التي يُمكن تمديدها وتعظيم، أو تقليل معدل إنتاجيتها بطلبٍ من المتعاقد وفق مدى

مرونة أحكام العقد. فبالنسبة للشروط المالية، سلط الكاتب الضوء على ميزات آلية استرداد الكلفة التي تُعتبر أساس جذب المتعاقد لتحمل مخاطر مرحلة الاستكشاف، وعلى ألا يتخطى سقف بترول الكلفة نسبة مئوية معينة من التكاليف. بالمقابل، تُمثل «حصص الأرباح» تقسيم البترول المُنتج بين المانح والمتعاقد حسب مقياس مئوي ثابت، أو متصاعد، أو مرن (عامل - ر) وذلك مع أمثلة توضيحية، بيّنها الكاتب لفهم آلية عمل الشروط المالية بموجب العقد المُبرم (ص82، 83). أوضح الكاتب أهمية مشاركة الدولة (الأولية، أو اللاحقة، أو بتسليم تشغيل العمليات البترولية في الأوقات المناسبة) في اتخاذ القرارات حول تسيير العمليات البترولية المتنوعة تقريريًا وتنفيذيًا على صعيد العقد، بالإضافة إلى اتفاقية التشغيل المشترك (ص127). تجدر الإشارة إلى أن الكاتب أظهر الحاجة إلى أحكام الثبات التشريعي بسبب أنظمة الدولة غير الموثوق بها و/ أو المصادرات التي قد تقوم بها، وذلك من خلال أشكال عدة تُدمج في العقد، بحيث قد تؤدي إلى نزاعات بين الأطراف تُحل عبر آليات تسوية النزاعات المتنوعة (كالاستعانة بخبير، أو بالتحكيم).

دليل **روبرتس** العملي لوسائل منح امتيازات استكشاف النفط هو - بلا شك - منارة مهمة لسبر غور مجالٍ لا يزال يُستكشف إلى الآن. على الرغم من المناقشة الواسعة لوسائل منح الامتياز النفطي، إلا أن هذا هو أول دليل منهجي وشامل لتحليل العلاقة الوثائقية بين الدولة المانحة والمتعاقد، بحيث سُلط الضوء عميقًا على الأحكام العملانية لوسيلة اقتسام الإنتاج؛ كونها الأكثر استخدامًا حول العالم. إن هيكل الكتاب والموضوعات التي يتناولها تجعله منصة ضرورية للخبراء الدوليين في قوانين النفط والغاز، علاوة على الجهات الرسمية المعنية في الدول المانحة لوسائل امتيازات استكشاف النفط. من أجل تحقيق هدفه، اعتمد الكاتب على سلسلة بنود لنماذج عقود اقتسام الإنتاج تدعم دليله بشكلٍ تظهر فيه أسس تعامل الأطراف لاستغلال الثروات البترولية بصورة فُضلى. بالتالي، تُعتبر مساهمته مثيرةً لفضول مجموعة واسعة من القراء القانونيين. تجدر الإشارة إلى أن الكتاب تضمّن أمثلة توضيحية سهّلت على القارئ فهم آلية تنظيم علاقة الأطراف بين بعضها البعض (ص36، 37) علاوة على أمثلة عملية جعلت القارئ يدرك العملية المالية قبل وبعد المرحلة الاستكشافية (ص82، 83). يثق كاتب هذه المراجعة بإسهام الكتاب بطريقةٍ بنّاءة من أجل فهمٍ شامل لما تحيطه هذه الوسيلة من مرونة في العلاقة بين الأطراف.

سلط الكاتب الضوء على تأثير أساليب منح الامتيازات بطريقة مختزلة (ص20، 60، 76)، بَيْدَ أنه من الأهمية بمكان، رؤية تحليلٍ أوسع لتأثير تلك الأساليب، لما تتمتع به من أهمية استراتيجية تهدف إلى تحديد أفضل شريكٍ متعاقد للمانح من أجل التأكد من قدراته التقنية والمالية، علاوة على تحديد العلاقة القانونية بينهما، وتأثيرها في مشاركة الدولة للعمليات البترولية (الدولة اللبنانية نموذجًا أثناء دورة التراخيص الأولى).

يشكل اعتماد الدولة عقدَ اقتسام الإنتاج كوسيلة منح امتيازات استكشاف النفط دراسة مهمة. لكن، كما أكد الكاتب، من الممكن أن تتغير وسيلة المنح بمرور الوقت، فما هي التناسبية الاقتصادية التي تضيفها الوسائل الأخرى زيادةً عن الوسيلة المذكورة؟ خاصّة خلال جائحة (COVID-19) والمرونة المالية التي ستلعب دورًا جوهريًا في إعادة النظر للشروط المالية. قد يساهم مثل هذا التحليل في بعض الأسئلة البحثية المطروحة حول الأدوات المالية المعتمدة ضمن وسيلة اقتسام الإنتاج.

التعليقات والأسئلة المذكورة أعلاه لا تقلل بأي شكلٍ من الأشكال من القيمة الحتمية ومساهمة هذا الكتاب قيد المراجعة. بل على العكس، تُعطيه آفاقًا أوسع للأعمال المستقبلية. يعدّ دليل روبرتس العملي لوسائل منح امتيازات استكشاف النفط، بلا شك، قيمة مُضافة للدولة المانحة، تستدل منه على سبُل منح امتيازات النفط؛ من خلال فك رموز العلاقة المتوازنة مع المتعاقد الشريك في الأنشطة البترولية.